العدد (1944) السنة الثامنة - الأثنين (25) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

دبل فاليوم

إحسان شمران الياسري

الأبنية البغدادية، كبقية الأبنية في العراق، تقوم على فكرة الفضاء المغلق، بعد أن غادرنا نمط الأبنية البغدادية القديمة، التي تتكون من مجموعة من الحجرات التي تطل على الفضاء الداخلي المفتوح (الحوش).. وعادة ما يتألف البيت البغدادي من حجرة للضيوف نسميها (الاستقبال) تضع فيها ربة البيت أفضل ما لديها من أثاث ومدخرات قابلة للعرض، فضلا عن بقائها مغلقة طوال أيام السنة، ولا تُفتح إلا أيام الأعياد أو عند وجود ضيوف لهم أهمية من وجهة نظر (أم البيت) في الغالب، أما ضيوف رب البيت فإلى جهنم. إضافة إلى حجرة الضيوف، هناك حجرة إضافية تطل عليها حجرة الضيوف والفضاء الداخلي للبيت تسمى (الهول) ولا ادري ماذا تُسمى بالفصحى. وهذا المكان هو المفضل في استقبال الضيوف (غير المهمين)، إضافة إلى انه محل معيشة العائلة (وفي الغالب مكان جلوس رب البيت وحيداً مع التلفزيون والجرائد..).

وعادة، يضم البيت حجرة نوم في الطابق الأرضي ومطبخاً وبقية الخدمات إضافة إلى عدد من الحجرات والخدمات في الطابق الأعلى..

خلال العقدين الأخيرين، دخل إلينا طراز جديد من المباني يتصف بالفخامة وكثرة الحيطان وارتفاعها، ووجود سقف طائر في مقدم البيت يقوم على مساند عظيمة تسمى (الدنك) ولا أدري إن كان هذا التعبير مقبولاً للمهندسين!!! ويوصف هذا البيت بأنه (دبل فاليوم)، ويُنفق على هذه الإضافات غير الضرورية كميات كبيرة من المواد والمال لإظهار البيت بمظهر القصور الفخمة.. ومع ذلك، نقول (وأما بنعمة ربك فحدّث)، ولمن كان لديه المال والرغبة والوقت أن يبني داره مثلما يحب ليظهر نعمة الله عليه بدلا من إخفائها في الدواليب الخفية، حيث لا تظهر إلا بعد وفاته..

الأمر الجديد في قضية الـ (دبل فاليوم) إن عدداً من البيوت أنشئت في أراضي الدولة والمعسكرات وبعض الساحات العامة وكلها (دبل فاليوم) أنشئت على مساحات مريحة (٣٠٠ م) أو (٦٠٠ م)، وكتب على بعضها (الدار للبيع).. (الدار للإيجار) الخ...

إن فكرة الاستيلاء على الأملاك العامة وتحويلها إلى أملاك خاصة، بل وإقامة منشآت فخمة عليها للانتفاع منها، ليس بصيغة الاضطرار، كما بدا لأول وهلة بعد سقوط النظام، يوم قال الذين استولوا على هذه الأملاك، إنهم يعوضون الحرمان ويستحوذون على حصتهم من النفط الذي بدده النظام على الحروب، بل لقد تم الاستيلاء على أملاك الدولة في اغلب الحالات من أشخاص بمواصفات معينة، لان ألوف المعدمين لم يفكروا في التطاول على المال العام رغم كل شيء. وما يدل على ذلك، إن بعض هذه المنشآت شيدت بنوع من الترف الباذخ وكشفت عن أموال كبيره تنفق على تشييد هذه المنشآت..

الالتباس الأخلاقي في قضية الاستيلاء على أملاك الدولة (وأنا أكره تسميتهم حواسم)، هو البُعد الأخلاقي في التمييز بين من تطاول على المال العام، ومن لم يفعل.

الأخطر من هذا، أن يُطالب هؤلاء المتطاولون بالتعويضات عن هذه المباني في حالة إخلائها، بل سمعنا إن الدولة قد تبيع لهم هذه الأراضي بأسعار رمزية.. يعني من سرق الدولة يُكافأ ومن لم يفعل بلا امتياز!

إن منهجية استرداد أموال الدولة المستولى عليها، يجب أن تراعي حالة المنضبطين من أبناء المجتمع قبل التفكير بحلول للسارق والمتطاول.

ihsanshamran@yahoo.com

قـــراءة فـــي جـولـة المـالـكـي الأخـــيرة

إيمان محسن جاسم

ماذا يمكن أن نستقرئ من مشهد سياسي قادم بعد زيارة وجولة السيد نوري المالكي الإقليمية ؟ وكيف تنظر دول الجوار للعراق الآن ؟ وماذا يمكن أن تقدم للعراق في المرحلة القادمة ؟

تلك الأسئلة وغيرها انتابت المواطن العراقي بعد حمى سفر السياسيين لخارج البلاد خلال الأشهر المنصرمة ، هذه الرحلات التي كان بعضها في الشتاء وجلها في الصيف لم تكن على ما يبدو رحلات موفقة لأنها لم تثمر سوى مزيد من الانقسامات السياسية بين الفرقاء في البلد ولم تترك بصمات يمكن أن تكون إيجابية ولم تحظ سوى بتغطية إعلامية أعطتها بهرجا أكبر مما هي عليه .

الجولة الأخيرة للسيد نوري المالكي مرشح الكتلة الأكثر عدداً في البرلمان العراقي حسب تفسير المحكمة الاتحادية من جهة والواقع المتشكل ما بعد الانتخابات من جهة أخرى .

هذه الصفة (صفة مرشح الكتلة الأكثر عدداً) تعطي ايجابية كبيرة لهذه الجولة لكون الدول المعنية بالزيارة تتعامل مع شخصية مرشحة بقوة لولاية ثانية ، خاصة وان هذه الدول ذاتها استقبلت على مدار الأشهر الماضية شخصيات سياسية عديدة لم تكن قادرة على بلورة مشاريع حكومة قادمة بقدر ما كانت الغاية من الزيارات السابقة تشكيل قوة ضغط إقليمية من جهة ، وتوجيه رسائل سياسية ما بين الكتل المتقاربة النتائج ومحاولة الإيحاء بمقبولية دول الجوار لهذه القائمة أو تلك وهذا المرشح أو ذاك.

القراءة الواضحة لجولة السيد نوري المالكي أنها تضع اللمسات الأخيرة للحكومة القادمة من خلال تغيير صورة العراق لدى دول المنطقة من جهة وتحديد أطر العلاقات القادمة بين العراق وهذه الدول، ومن جانب ثالث هي بالتأكيد تضع خطاً نهائياً لمراهنات ما زالت قائمة للبعض من تدويل ملف الحكومة العراقية القادمة على الأقل إقليميا من خلال محاولات البعض بجعل دول الجوار العراقي طرفا في هذا لترجيح كفة هذا الطرف أو ذاك .

لذا نجد بأن هذه الدولة سعت جاهدة لأن تتعامل مع زيارة السيد المالكي برسميات وبروتوكولات دبلوماسية أوحت بشكل أو بآخر بأنها لا تعارض ترشيحه لولاية ثانية وهذا بحد ذاته نتيجة لقناعات ترسخت لدى هذه الدول بأنه لا يمكن الا أن تتعامل مع العراق وفق خيارات الأغلبية السياسية التي برزت نتيجة الانتخابات .

لهذا فإن المشهد السياسي العراقي الآن وبعد هذه الزيارات المهمة سيشهد بالتأكيد حالة جديدة تتمثل في إدراك الكثير من القوى السياسية التي لها مواقف من تشكيل الحكومة القادمة بأنها يجب أن تغيّر من ستراتيجياتها في التعامل مع الواقع الجديد وان تكون شريكاً فعالاً أو تختار طريق المعارضة البرلمانية في أطارها الديمقراطي الذي يضمن لها حقوقها الدستورية ويجعلها تراقب أداء الحكومة .

وربما اكتملت الصورة عبر إيجاد مقاربات كثيرة ما بين التحالف الكردستاني والتحالف الوطني الذي قدم ورقته التي حظيت بالقبول في أغلبها من قبل التحالف الوطني ممثلا بالتيار الصدري ودولة القانون مما ينجم عن ذلك بلورة أغلبية أكبر داخل البرلمان خاصة في ظل توارد أخبار عن دخول بعض من كيانات قوائم أخرى في هذا التنافس صوب الحكومة .

لهذا فان نظرة الدول للعراق يجب أن تأخذ جانباً آخر وهو جانب الشراكة وليس التصارع على السلطة كما كانت هذه الصورة هي السائدة في الأشهر المنصرمة وبالتالي فإن جولة رئيس الوزراء ومن قبلها اللقاءات المتعددة لفخامة الرئيس جلال طالباني سواء في الأمم المتحدة أو مؤتمر القمة الأخير في سرت بالتأكيد استطاعت أن تعيد رسم المشهد السياسي العراقي بصيغته المشرقة والتي تتمثل بوجود مقاربات كثيرة جدا ما بين القوائم الفائزة على اختلاف أيدلوجياتها الفكرية والعقائدية .

لذا فإننا كمتابعين نجد بأن دور الدول الإقليمية القادم سيكون أكثر إيجابية في التعامل مع العراق كشريك في أمن واستقرار المنطقة خاصة أن الكثير من التحديات الأمنية التي واجهناها في السنوات الماضية باتت الآن لا تمثل تحدياً بفضل تكامل الأجهزة الأمنية من جهة ومن جهة ثانية ضبط دول الجوار حدودها مع العراق وهذا بحد ذاته دعم كبير لأمن واستقرار هذا البلد.

أما الجانب الأكثر أهمية فهو تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والشراكة الحقيقية في هذا المجال وفتح باب الاستثمارات للشركات العربية لأن تأخذ دورها الفعال في العراق ، هذا السوق الذي هو بحاجة ماسة للخبرات في عمليتي البناء وتطوير البنى التحتية .

حمايـــة المســـتهلك .. حـــق مـــن حقـــوق الإنســـان

رزاق حمد العوادي

في العراق صدرت عدة تشريعات منها: ما تناوله الدستور لعام ٢٠٠٥ في المادة (١٥) والمادة (١٠٩)،كذلك هناك عدة نصوص، أما في مجال القوانين المكملة للدستور والتي تعنى بحماية المستهلك ومنها القانون رقم (١) لسنه ٢٠١٠ وقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ وقانون الاعذية رقم ٢٦لسنه ١٩٨٢ وقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (٥٤) لسنه ١٩٧٩ والكثير من القوانين لا يتسع المجال لذكرها .. إضافة الى الجهات الرسمية المسؤولة عن حماية المستهلك بدءاً بوزارة الصحة ووزارات: الزراعة والتجارة والبيئة ومركز بحوث السوق وحماية المستهلك التابع لجامعه بغداد ، إن تعدد هذه القوانين وتعدد الجهات الرسمية المسؤولة أدى الى تقاطع عملها في مساحات الرقابة والمسؤولية وان واقع الحال الميداني لعمل هذه المؤسسات لم يدرك ما يعانيه المستهلك من فوضى وغش صناعي وترد في المواد الغذائية الفاسدة وكثرة المعروض من عبوات المياه المعدنية دون خضوعها للمواصفات القياسية، وان المسؤولين الحكوميين في وزارة التخطيط يقرّون صراحة بأن ٤٠٪ من المياه المعدنية غير صالحة للاستعمال ١٠٪ من المياه المعدنية المستوردة هي أخرى غير صالحة للاستعمال وان مصادر حكومية كشفت قرابة ٨٠٪ من الاغذية المتداولة المستوردة والمحلية التي تعج بها الاسواق المحلية وخاصة التي تأتي منها بعلب حديدية فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري .

المواطن يتساءل وهو يقرأ ويسمع عن كثير من القرارات التي تصدر من الجهات المختصة بشأن تشكيل لجان اقتصادية من خبراء وقانونيين لمعاجة الإغراق السلعي في الاسواق المحلية وان هذه اللجان تضم اعضاء من المؤسسات المسؤولة، وان عملها بدأ في ٧ نيسان ٢٠١٠ ولكن لم نجد على الواقع العملي أثراً لقرارات هذه اللجان، ولم يطلع المواطن على ماهية عمل هذه اللجان .. وهل اتخذت قرارات حاسمة بشأن الموضوع .. وأين هي هذه اللجان من الواقع المتردي لهذا الإغراق السلعي غير المبرر ؟ الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وبموجب مسؤوليته القانونية إضافة الى مسؤوليته الاستشارية التي أنيطت به من مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية مباشرة قانونية مع وزارة التخطيط عن تطبيق المواصفات العالمية الخاصة بالمياه ذي الرقم ٢٠١٠/٤١٧ وكذلك مواصفات المياه المعدنية رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٩٥ إضافة الى مواصفات الحدود المايكروبية الخاصة بمياه الشرب رقم ٢٠٧٢ ج/١٤،هذه المواصفات وهي تتداول في الصحف المحلية، والمفروض أن تطبق وتخضع جميع المياه لهذه المواصفات الا أنه مع الأسف الشديد إن تلك المؤسسات المذكورة شكت وفي عدة مؤتمرات وندوات بان المياه المعدنية في العراق ملوثة بنسبه ٤٠٪ والمستوردة ملوثة بنسبة ١٠٪ ورغم هذا التأكيد إلا أننا لم نجد أي إجراء يتخذ لحل هذه المشكلة، ناهيك عن انتشار السلع المغشوشة والرديئة وغير المطابقة للمواصفات العالمية والمحلية وخلافاً للاحكام والقوانين الخاصة بحماية المستهلك التي أقرتها الامم المتحدة إذا ما علمنا بان السوق العراقية متخمة بتلك السلع المغشوشة وهي لا تحمل أي مواصفات أو علامات أو أي تركيب لمحتويات تلك السلع ولم يطلع احد من المسؤولين حتى على ماهية تلك المواصفات، ولم يصدروا أمراً بوضع اليد على السلع المغشوشة والتالفة وغير المستوفية للشروط التي أقرت من قبل المجتمع الدولي ومنها دول الجوار .

وعلى ضوء ذلك نعتقد ان يصار الى تقديم بعض المعالجات وفقاً لما يأتي:.

من الأفضل وضع ستراتيجية بعيدة المدى وقريبة الاجل لحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وتعتمد هذه الستراتيجية على الأسباب التي أدت الى الإغراق السلعي والانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والآثار المترتبة على هذا التدني في البضائع المعروضه تشارك فيها جميع الوزارات ذات العلاقة، بدءاً بوزارة التخطيط ووزارة البيئة ووزارة الصحة والداخلية والزراعة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.. الخ تحدد فيه المعايير والمواصفات الدولية لعملية الاستيراد لهذه السلع والمسؤولية القانونية الدولية والمحلية التي تنظم مسؤولية المستورد والمنتج وحتى الشخص الثالث أن وجد مع الاخذ بنظر الاعتبار دور المواطن وخلق روح المنظومة المعنوية بأعتبارها اهم مقومات بناء المجتمع وخلق الوعي ونشر القيم الاخلاقية لتداول هذه السلع مع تفعيل دور الاعلام والتاكيد على المنظومة الرقابية الميدانية سواء كان داخل القطر أم عبر المعابر الحدودية وان تكون هناك رقابة مستمرة والعمل على إنشاء المختبرات للفحص والتأكد من صلاحية تلك البضائع التي تدخل العراق .

ضرورة تفعيل القوانين العراقية الخاصة بالنصوص الدستورية وقوانين حماية المستهلك وحماية المنتج الوطني والتي أشرنا إليها في بداية البحث، لانّ هذا التفعيل وتطبيق القانون يؤثر حكماً على حركة السوق والمستهلك في آن واحد وان عدم تفعيلها وهذا هو الواقع الذي نحن فيه أدى الى الاضطراب والفوضى وعمليات الإغراق السلعي للبضائع كونها لم تكن ضمن ضوابط ورقابة مشددة، بعيداً عن الأسس المنهجية والعلمية التي تطبق في الدول الاخرى .

إن المواطن له الحق في الحصول والاطلاع على المواد التي تؤمن إشباع حاجاته، وله الحق في معرفة ماهية السلع المعروضة المحلية والمستوردة، فضلاً عن حقه القانوني في إقامة الدعوى القضائية عند وقوع ضرر نتيجة تناول السلع إذا ما علمنا بان التأكيد على تفعيل القوانين هو الاساس والحل الجذري في عملية حل هذه المشكلة .

إنّ هذه الملاحظات وهذا البحث الذي أشرنا اليه ينطلق أساسا من حق المواطنة وتوضيح بعض نقاط الضعف ليس من باب الانتقاد غير المبرر بل من خلال الحرص وتحديد المشكلة، مع وضع بعض الحلول لها على ضوء إمكاناتنا المعرفية المتواضعة ولفت انتباه المؤسسات ذات العلاقة الى هذه المشكلة ومساندتنا ومؤازرتنا بالتعاون... وأخيراً نتمنى أن تتضافر جهود المؤسسات المعنية بحماية المستهلك للوصول الى خدمة الوطن والمواطن وأنِ تتعزز المسؤولية مع تقديرنا واحساساً بالمسؤولية القانونية والإنسانية على تلك المؤسسات وثقل وتشعب هذه المسؤولية ولكن يبقى وكما قيل إن أعلى درجات الرقي في الإنسان هو ذوبانه في خدمة المجموع .

الإنسان هو محور العملية الحضارية، وعندما نتحدث عن الانسان فهو غايات وأهداف هذا الوجود وان القيم وتحقيق رفاهية الإنسان يجب أن تتناسب مع كرامته لانه لا قيم لهذه الحضارة بدون هذه المعايير .

المستهلك العراقي لم يتمتع بالحقوق الكاملة التي أقرتها القواعد الدولية منها:

الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية المستهلك التي صدرت بموجب قرار الجمعية للامم المتحدة ذي الرقم (٣٩/ ٣٤٨) في ١٩٨٥/٤/٩ وما أقرته الشرعة الدولية لحقوق الانسان بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين وغيرها من الاتفاقيات الدولية .